علاقات التعاون الثنائي بين المغرب والسنغال

الباحث عبد القادر لحمامي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس الرباط
المغرب

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مختلف أوجه التعاون الديني والسياسي والاقتصادي الذي يجمع المغرب والسنغال، والذي يستمد قوته من العلاقات الثنائية العريقة الممتدة لعدة لقرون، حيث خضعت خلالها هذه العلاقات لمراحل متتالية من التطور، رغم ما اعترضها من معيقات إبان الفترة الاستعمارية، ليعاد إحياؤها مع حصول البلدين على الاستقلال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ثم استمرت بعد ذلك لتصل الى مستوى العلاقات الثنائية النموذجية الواجب الاقتداء بها على الصعيد الافريقي.

الكلمات المفاتيح: المغرب، السنغال، التعاون، الدين، السياسة، الاقتصاد.

Abstrait

Cette analyse examine les différents aspects de la coopération religieuse, politique et économique qui unissent le Maroc et le Sénégal, qui tire sa force des relations bilatérales de longue date des siècles, au cours de laquelle ces relations ont connu des étapes successives de développement, atteignant au cours du XXIe siècle le degré de relations bilatérales exemplaires à suivre au niveau africain.

Mots clés : Maroc, Sénégal, coopération, religion, politique, économie.

مقدمة:

يعكس مستوى التطور الذي تعرفه علاقات التعاون الثنائي بين المغرب وشركائه من إفريقيا جنوب الصحراء، حرص المملكة على تنمية هذا النوع من التعاون الأخوي لمساعدة دول القارة لتجاوز مختلف المعضلات التي تتخبط فيها وتحقيق التنمية المنشودة والدفع بعجلتها نحو ضمان الاستقرار والعيش الكريم لجميع المواطنين الأفارقة.

لقد تمكن المغرب عبر مراحل تاريخية مختلفة، من نسج علاقات تعاون ثنائية، مع العديد من الدول الافريقية، كتلك التي تجمع المغرب والسنغال، والتي تعود لعدة قرون، خضعت خلالها لعدة مراحل من التطور، لتصل اليوم الى درجة عالية من التفاهم، وتطابق وجهات النظر، حول مجموعة من المسائل المتعلقة بالشأن الافريقي بصفة عامة، والقضايا الاقليمية بصفة خاصة.

وقد كان للاتصال الجغرافي الذي كان يجمع قديما المملكة الشريفة بمملكة مالي، دور محوري في استمرار هذه العلاقات وتطورها لفترة طويلة،[1] إلى أن جاء المستعمر الغربي، الذي قام بقطع هذه الصلات، عندما سيطر على أجزاء واسعة من الجزء الشمالي والغربي للقارة، وانشغال الطرفين بالكفاح من أجل طرد المستعمر، لتعود هذه العلاقات إلى الانبعاث من جديد، مع حصول الدولتين على الاستقلال خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

عقب الاستقلال عن المستعمر الفرنسي، دخل المغرب والسنغال في علاقات تعاون وصداقة قل نظيرهما على مستوى التعاون الثنائي الافريقي، واستمرت هذه العلاقات في التطور دون أن يصيبها أي فتور أو تراجع، لتصل إلى المستوى المثالي بعد مغادرة المغرب لمنظمة الوحدة الافريقية، خاصة التعاون في الميدان الديني والسياسي والاقتصادي.

أولا: التعاون الديني:

تعود العلاقات الدينية التي تربط المغرب والسينغال الى القرن الحادي عشر ميلادي خلال عهد الدولة المرابطية التي كانت تمتد على مساحة كبيرة من المحيط الأطلسي غربا وصحراء موريتانيا إلى نهر السنغال جنوبا،[2] ثم دخلت هذه العلاقات منعطفا آخر خلال التاريخ الحديث والمعاصر بفضل الاشعاع الروحي والثقافي الذي مارسته الطرق الصوفية المغربية في صفوف المريدين والأتباع في الغرب الافريقي خاصة الطريقة التيجانية.[3]

وتوجد اليوم في السينغال نسبة مهمة من مريدي الطريقة التيجانية الذين يحرصون على القيام بحجهم الموسمي الى المغرب قصد أداء واجب الزيارة لمؤسسها سيدي أحمد التيجاني دفين مدينة فاس،[4] وفاءا لروح مبدع هذه الطريقة، وسيرا على نهج أسلافهم الذين كانوا يحجون إلى مدينة فاس رغم العوائق والصعوبات التي كانت تعترض طريقهم، من بعد المسافة وبدائية وسائل النقل، ناهيك عن المضايقات التي كان يتعرض لها الحجاج من قبل المستعمر الفرنسي الذي كان يحيط زيارتهم إلى مدينة فاس بكثير بمراقبة شديدة حتى لا يتصل شيوخ ومقدمي الطريقة بأعضاء الحركة الوطنية المغربية.[5]

وحسب مدير معهد الدراسات الافريقية بالرباط، تشكل العلاقات الروحية التي تربط مريدي الطريقة التيجانية بالبلدين نوع من الدبلوماسية الموازية بين الرباط وداكار.[6] لهذا لا تتوانى السلطات العليا في البلاد في دعم هذه العلاقات وجعلها إحدى الآليات المهمة في الدبلوماسية الروحية التي تنهجها المملكة لإعادة التقارب الطبيعي بين البلدين،[7] ومحاربة كل اشكال التطرف والغلو الديني ومواجهة السياسات الدينية المنافسة سواء الاقليمية الممثلة في الجزائر التي تدعي أحقيتها في احتضان الطريقة التيجانية لأن مؤسسها أحمد التيجاني وليد بلدة عين ماضي بالأغواط الجزائرية والمدفون بمدينة فاس المغربية، أو تلك المنافسة القادمة من إيران أو تركيا.

وتعزيزاً لعلاقاته بالزوايا الدينية بغرب إفريقيا، وخاصة بالسينغال، لا يفوت المغرب الفرصة في الحضور إلى جانب إخوانه السينغاليين في الاحتفال بالمناسبات الدينية والدورات واللقاءات الصوفية، ومن ذلك حضور وفد رسمي يقوده وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق في 2 فبراير 2014 بدكار للاحتفال بالدورة الرابعة والثلاثون ل "الزيارة الكبرى" والتي تعد من بين أهم تجمعات الطريقة التيجانية بالسينغال[8]، وفي غشت من نفس السنة تم تسليم هبة مغربية تتكون من مجموعة من المصاحف الشريفة، للطائفتين التيجانيتين "نياس" بمدينة كاولاك و"طال" بداكار[9]. كما أقام الملك محمد السادس بصفته أميرا للمؤمنين في 25 ماي 2015 بالعاصمة السنغالية مأدبة عشاء على شرف رؤساء الطرق الصوفية بالسنغال[10].

ولأن للعلماء دور كبير في تعزيز روابط الأخوة والصداقة التي تربط بين الشعبين الشقيقين المغربي والسنغالي، وتقوية أواصر المودة ووشائج المحبة والتعاون، والدفاع عن المثل والقيم والمقدسات، واستمرارا لرسالة السلف في التضامن والتنسيق في مجال الدعوة الإسلامية، تم إنشاء رابطة علماء المغرب والسينغال في يونيو 1985 بالرباط بعد مباركتها من قبل الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس عبدو ضيوف، والتي عقدت مؤتمرها الأول بدكار من 1 إلى 5 فبراير 1988 حيث شارك فيه المغرب بوفد مهم من العلماء يضم مائة عالم.[11]

ومن بين الأهداف التي سعت رابطة علماء المغرب والسينغال إلى تحقيقها بحسب قانونها الأساسي:

- الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والقيام بنشر مبادئ الإسلام الصحيحة داخل القطرين الشقيقين وخارجهما؛
- المحافظة على تراث الفقه المالكي وتشجيع دراسته ونشره والعمل به بالبلدين؛
- تربية النشء تربية إسلامية علمية سليمة، وتدريبه على التحلي بالأخلاق الإسلامية الفاضلة في السلوك والمعاملة؛
- العمل على خلق نهضة علمية إسلامية بالبلدين، وذلك بالدعوة إلى إحياء المدارس العلمية والكتاتيب القرآنية، وبعث الثقافة العربية الأصيلة وإحياء التراث الإسلامي ورعايته وإظهار قيمه؛
- الدفاع عن السنة النبوية الشريفة، وتشجيع حفظ القرآن الكريم ودراسة الحديث علومهما، والمحافظة على تراث الفقه المالكي وتشجيع دراسته ونشره والعمل به؛
- المحافظة على معالم الحضارة الإسلامية بالبلدين وتراثهما الديني؛
- تحقيق تعاون مثمر ومستمر بين علماء المغرب والسنغال، وذلك بتبادل الزيارات والمعلومات والخبرات وإقامة الندوات العلمية والدروس الدينية؛
- الوقوف في وجه التيارات المعادية للإسلام والرد عليها.[12]

وتشكل اليوم مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة امتدادا مؤسساتيا وفكريا لرابطة علماء المغرب والسينغال، حيث تم توسيع العضوية فيها لتشمل جميع علماء القارة المشهود بمكانتهم العلمية ودرايتهم في مجال العلوم الإسلامية، من أجل توحيد الرؤى وتنسيق الجهود لمواجهة التيارات المتطرفة في الفكر والدين[13] ، من خلال التعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وتفعيلها في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا ، وتبادل وجهات النظر بين علماء القارة الأفريقية، وتوطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول أفريقيا والعمل على تطويرها، وإحياء التراث الثقافي الإفريقي الإسلامي المشترك.[14]

فيما تتولى جمعية الحسن الثاني للثقافة الإسلامية بالعاصمة السينغالية دكار النهوض بالأوضاع الثقافية بين البلدين وتنمية العلاقات الروحية بما يخدم الشأن الديني في المغرب والسينغال، والتقريب بين أفراد الشعبين المغربي والسنغالي وجعل الأخوة التي جمعت بينهما عبر التاريخ مثالا يقتدى به على صعيد القارة الافريقية والعالم الاسلامي، حيث تضم الجمعية في عضويتها خريجي الجامعات والمعاهد المغربية من مختلف الأجيال والتخصصات والحقول الفكرية.[15]

أما فيما يخص الاهتمام ببيوت الله وإيلائها العناية التي تليق بقدسيتها، فقد عمل المغرب منذ فجر الاستقلال على المساهمة في بناء المساجد سواء بالمال أو المهندسين أو العمال لإخراج تحف معمارية تستمد رونقها وجماليتها من الفن المعماري المغربي الذي يعتبر اليوم بمثابة سفير دائم للحضارة والثقافة المغربيتين في ربوع القارة الافريقية، ومازالت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية تسهر على بناء مساجد جديدة وترميم وتجهيز القديمة منها.[16]

ويعتبر مسجد دكار الكبير الذي تم تدشينه في 27 مارس 1964 من طرف الملك الحسن الثاني والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور أحد التحف الفنية الشاهدة على عمق العلاقات الدينية التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية السنغال، والذي يشكل اليوم أفضل تجسيد لهذه العلاقات، وهو ثمرة عناية الملك الراحل وحرصه على أن يعكس هذا المسجد، المهارة المعمارية والفنية للصناع التقليديين المغاربة.[17]

وبمناسبة زيارة الملك محمد السادس إلى السينغال في ماي 2015 لم يفوت الفرصة لأداء صلاة الجمعة رفقة الرئيس السينغالي ماكي سال بهذا المسجد، وقام خلالها بإهداء الجهات المكلفة بتدبير الشؤون الدينية بجمهورية السينغال 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف قصد توزيعها على مساجد الجمهورية السينغالية[18]، دأبا على عادة بدأ العمل بها منذ زياراته الأولى ثم أصبحت مع تكرار الزيارات نشاطا ملكيا حاضرا باستمرار عقب كل صلاة جمعة يؤديها بالمساجد الافريقية.

كما يحظى التعاون الديني بين المملكة المغربية وجمهورية السنغال في مجال تكوين الطلبة والأئمة بأهمية قصوى، حيث يستفيد الطلبة السينغاليين بمنح رابطة علماء المغرب التي تمنحها في إطار التعاون والشراكة التي تجمعها برابطة علماء السنغال لتمكين الطلبة من تنظيم أنشطة دينية والقيام بزيارات بين البلدين، ومتابعة تكوينهم داخل الجامعات والمعاهد الدينية المغربية.[19]

وفي هذا الصدد، استقبل معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بالرباط برسم السنة الدراسية 2021-2022 ما مجموعه 568 طالب، حيث تصدر الطلبة القادمون من السنغال قائمة الطلبة الأجانب الذين استقبلهم هذا المعهد بمجموع 115 طالبا إماما مرشدا ومرشدة، ثم تلاهم الطلبة القادمون من نيجيريا ب 103 طالب، فالنيجر ب 74 طالب، الغابون ب 21 طالب، تايلاند ب 3 طلبة وفرنسا بطالبين اثنين[20]، هذا دون احتساب الطلبة الذين يتابعون تكوينهم داخل الجامعات المغربية في إطار المنح التي تقدمها الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والتي وصل عددها 230 منحة برسم الموسم الجامعي 2022-2023[21]، ناهيك عن الطلبة الذين يتابعون تكوينهم في المدارس والمعاهد الخاصة على نفقتهم.

ثانيا: التعاون السياسي.

على خطى أسلافه، يولي الملك محمد السادس عناية خاصة للعلاقات الثنائية التي تجمع المملكة المغربية بجمهورية السينغال، التي خصها بأول زيارة يقوم بها إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في ماي 2001، ثم توالت زياراته الرسمية بعد ذلك إلى أن وصلت إلى سبع زيارات أخرى على مدار 15 سنة الموالية (يونيو 2004، مارس 2005، نونبر 2006، مارس 2008، مارس 2013، ماي 2015)، ثم الزيارة الأخيرة في نونبر 2016.

إن الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس إلى السنغال منذ اعتلائه العرش، هي امتداد للزيارات التي قام بها والده خلال القرن الماضي، حيث يحفظ التاريخ للراحلين الحسن الثاني (1929-1999) والرئيس ليوبولد سيدار سنغور(1906-2001) دورهما في وضع الأسس الأولى لبناء علاقات الصداقة والأخوة لمرحلة ما بعد استقلال البلدين، خلال الزيارة التي قام بها سنغور إلى المغرب في يوليوز 1963،[22] ثم تبعتها الزيارة التاريخية التي قام بها الحسن الثاني في مارس 1964 إلى السنغال والتي توجت بتوقيع اتفاقيتين تخصان التجارة والثقافة وتدشين مسجد دكار الكبير، كما ساهمت هذه الزيارة في تقليص فجوة الخلاف بين المملكة وبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء بسبب ما كان يعرف في تلك الفترة بالمطالب المغربية في الأراضي الموريتانية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ المغرب يعتمد على السنغال كنقطة ارتكاز انفتاحه الدبلوماسي على القارة الافريقية.[23]

ومازالت السنغال تشكل إلى اليوم أحد المفاتيح المهمة في التوجه الافريقي للمغرب، وقد اختارها الملك محمد السادس سنة 2016 كمنصة لإعلان عزم المملكة العودة إلى الاتحاد الافريقي بعد غياب دام 32 سنة، وذلك بمناسبة احتفال الشعب المغربي بالذكرى 41 للمسيرة الخضراء والتي أراد لها الملك أن تكون ذكرى استثنائية حيث وجه خطابه إلى الأمة ولأول مرة من خارج المغرب من مدينة دكار.

وقد جاء هذا الخطاب ليؤكد على متانة الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، كما أكد على أهمية السنغال كمعطى أساسي في معادلة طرفاها المغرب وإفريقيا وفي وسطها قضية الصحراء حيث قال الملك محمد السادس: "إذا كنت قد خاطبتك، في مثل هذا اليوم، من السنة الماضية، من العيون، بالصحراء المغربية، بخصوص افريقيا، فإني أخاطبك الآن من قلب إفريقيا، حول الصحراء المغربية".

وقد سبق هذا الخطاب، بلاغ لوزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة يوم 4 نونبر، يؤكد على أن الملك محمد السادس قرر توجيه خطاب إلى الشعب المغربي بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء من مدينة دكار اعتبارا لعمق الروابط الأخوية والروحية والإنسانية، التي تجمع البلدين،[24] واستحضارا لروح التضامن والتعاون التي تجمع بين الشعبين، فيما اعتبره الرئيس السنغالي ماكي سال أقوى تعبير عن رمزية العلاقات الطبيعية التي تجمع بين البلدين، وأن صداه يتجاوز حدود الشعبين المغربي والسنغالي ليشمل جميع الأفارقة.[25]

لقد شكل حدث توجيه خطاب من خارج المملكة إلى الشعب المغربي سابقة في تاريخ النظام السياسي المغربي، فلم يسبقه لمثل هذا لا أبوه الحسن الثاني ولا جده محمد الخامس عندما كان في المنفى، ونفس الأمر ينطبق على كل الأنظمة السياسية المقارنة، فالأصل هو أن رؤساء الدولة يخاطبون مواطنيهم من داخل الوطن إلا في بعض الحالات الاستثنائية كالانقلابات أو الحروب.[26]

لكن مثل هذه الاستثناءات لا تنطبق على علاقات المغرب والسنغال لأن " الشعبين السنغالي والمغربي كشعب واحد، حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين"، ولأن السنغال "كان دائما في طليعة المدافعين، عن الوحدة الترابية للمملكة، ومصالحها العليا. بل أكثر من ذلك، فقد أبان قولا وفعلا، في عدة مناسبات أنه يعتبر مسألة الصحراء المغربية، بمثابة قضيته الوطنية".[27] لهذا استغل الملك مناسبة إحياء الشعب المغربي ذكرى استرجاع الصحراء المغربية ليعبر للشعب السنغالي عن اعتزاز المملكة بالمشاركة التي قام بها بعض أفراده إلى جانب إخوانهم المغاربة في هذه الملحمة الوطنية، كما كانت فرصة ليشكر من خلالها القادة السنغاليون الذين حملوا لواء الدفاع عن قضية الصحراء داخل منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي في غياب المغرب.

لقد كان لحدث مغادرة المغرب منظمة الوحدة الافريقية دور كبير في تمتين العلاقات السياسية بين الدولتين، لما أبانت عنه السنغال من مسؤولية ووفاء كبيرين في الدفاع عن مصالح المغرب في غيابه عن هذا التجمع القاري، فالرؤساء المتعاقبون على حكم السنغال منذ ليوبورد سنغور مرورا بعبدو ضيوف وعبدالله واد فالرئيس الحالي ماكي سال كانت لهم مواقف شجاعة في مواجهة الوضع الغير طبيعي لتواجد البوليساريو داخل الاتحاد الافريقي، كان آخرها مطالبة الرئيس ماكي سال سنة 2016 خلال القمة 27 للاتحاد الافريقي بكيغالي بتعليق عضوية ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية.[28]

عن التوافق السياسي المغربي السنغالي لا يتوقف عند حدود قضية الصحراء المغربية، بل يتخطاه ليشمل وحدة المواقف على الصعيد الخارجي، حيث يحرص الجانبان على ضمان استمرار قنوات التشاور والحوار فيما يخص القضايا الثنائية والإقليمية والقارية، كما يضطلعان بدور محوري في سبيل أن تنعم المنطقة التي ينتميان إليها بالأمن والسلام، وتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي لانزلاقها إلى حالات عدم الاستقرار والفوضى، والتحرك بالسرعة الممكنة لتطويق كل النزاعات المحتملة من خلال لعب دور الوساطة وتقريب وجهات النظر والمساعي الحميدة لحل الخلافات بالطرق السلمية.

ومن ذلك، دور الوساطة التي قام بها الملك محمد السادس سنة 2000 بين السنغال وموريتانيا من أجل حل خلافاتهما المرتبطة بالرعايا السنغاليين والموريتانيين على الحدود بين البلدين، والمرتبطة اساسا بالمشاكل الناجمة عن تقاسم مياه نهر السنغال، حيث استثمر العاهل المغربي متانة العلاقة تجمع بين الرباط ونواكشوط من جهة، وبينها وبين دكار من جهة أخرى، من أجل تخفيف حدة التوتر وتدعيم علاقات حسن الجوار[29] بين دولتين تنتميان إلى نفس الفضاء، ولتجنيب والمنطقة بأكملها ويلات حرب هي في غنى عنها.

إن تاريخ العلاقات المغربية السنيغالية، يقدم لنا نموذجا حيا للدور الذي يمكن أن تلعبه قدم الروابط الدينية والسياسية في التأثير على القرار الخارجي للطرفين، إذ يسعى كل واحد منهما إلى جعل المنطقة فضاء للأمن والاستقرار والتنمية المستدامة رغم التحديات التي تعترض هذا المسعى لكن الارادة السياسية المتفتحة لقادة البلدين، والروابط الروحية والثقافية التي تجمع بين الشعبين ساهمتا في خلق أرضية مثالية لبروز محور الرباط – دكار كأحد المحاور النموذجية التي تنشد الأمل في قارة تعيش على وقع الحروب والنزاعات والمآسي.[30]

ثالثا: التعاون الاقتصادي.

لم يدخر المغرب منذ بداية الألفية الثالثة جهدا في إدماج كل المحددات التي ستساعده على إعادة التمركز داخل القارة الافريقية، إذ عمل على تحديث آليات اشتغال الدبلوماسية المغربية بالقطع مع السياسة السابقة التي كانت تستهدف تمتين الروابط السياسية التي تجمع المغرب بالدول الصديقة وتدشين علاقات جديدة مع دول تبدي مواقف إيجابية اتجاه القضية الوطنية، وإحلال مكانها سياسة جديدة تتميز بالتنوع في المحددات والرهانات، وذلك بإدماج المحدد الاقتصادي في السياسة الخارجية لتحقيق رهانات التنمية والتحرر من التبعية لشريك واحد.

لقد كان للنظام العالمي الجديد وما أسفر عنه من تحولات، واتجاه دول العالم نحو ظاهرة التكتلات الاقتصادية لمواجهة تداعيات العولمة، واقتناع المغرب بأن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه من شراكته مع أوربا هو الوضع المتقدم، وفي ظل الموت السريري الذي أصاب اتحاد المغرب العربي في المهد، كلها عوامل دفعته إلى إعادة توجيه بوصلته نحو القارة الافريقية من خلال نهج دبلوماسية اقتصادية تروم تحقيق التنمية في بعدها الشامل.

ساهمت العلاقات السياسية والدينية التي تجمع المغرب بالسنغال بدور كبير في قيام تعاون اقتصادي يتطلع من خلاله الطرفان ليكون نواة لقيام اتحاد اقتصادي إقليمي يربط المغرب بدول غرب إفريقيا، كما تم تأطير هذا التعاون بمجموعة من الاتفاقيات الثنائية ويسهر على تتبعه وتنميته إطار مؤسساتي مشترك، مما أسفر عن نتائج مهمة مكنت المقاولات المغربية من التموقع داخل السوق السنغالية.

1- الإطار القانوني والمؤسساتي للتعاون الاقتصادي.

ظهرت الارهاصات الأولى للتعاون الاقتصادي بين المغرب والسنغال غداة حصولهما على الاستقلال، بتوقيعهما لاتفاقية تجارية سنة 1964 تنص على المعاملة بالمثل اتجاه المقاولات المغربية والسينغالية فوق تراب البلدين، استجابة لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين، وإرساء لشراكة حقيقية مستدامة على أسس متينة وتعزيز التعاون بين دول الجنوب، لكن ذلك لم يؤدي إلى اطراد في التعاون بين الجانبين نتيجة اهتمام كل منهما بتطوير علاقاته الاقتصادية مع الدول الغربية التي اكتفت بمنح الدول الافريقية استقلالا سياسيا واحتفظت لنفسها بالسيطرة على مفاصل اقتصاداتها الناشئة والتي بقيت رهينة استعمار اقتصادي جديد لم تنعتق منه بسبب المديونية والتبعية للسوق الدولية المتحكم فيه من قبل الدول الكبرى، حيث لم يتبقى أمام الدول الضعيفة سوى الاحتماء داخل تكتلات اقتصادية إقليمية، الأمر الذي نجحت فيه السنغال ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،[31] فيما لازال المغرب ينتظر قبول عضويته في هذا التكتل رغم تقدمه بطلب العضوية منذ فبراير 2017 بعدما يئس من الاستجابة لدعواته لإعادة إحياء اتحاد المغرب العربي.

هذا، ويرتبط المغرب والسنغال بمجموعة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تيسير الحركة الاقتصادية والتجارية بينهما للرقي بها إلى المستوى الذي يعكس العلاقات السياسية والدينية القوية،[32] وتوفير مناخ مناسب للمستثمرين المغاربة والسنغاليين من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها السوقين المغربية والسنغالية وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص بالبلدين في أفق توسيع ذلك لانضمام اقتصادات دول الجوار.

لقد حرص الجانب السنغالي على تشجيع المقاولين المغاربة من أجل نقل خبرتهم وتجاربهم الناجحة وجعلها في متناول المقاولين السنغاليين بغية مساعدتهم على تطوير قدراتهم في مجموعة من القطاعات الحيوية والتي يمتلك فيها المغرب خبرة كبيرة كقطاع النسيج والتنقيب عن المعادن خاصة معدن الفوسفاط والصناعة التقليدية[33]، بالإضافة إلى قطاعات الأبناك والتأمين والاتصالات والبناء والماء والكهرباء والأشغال الكبرى والنقل.

واستجابة للرغبة المعبر عنها من الجانب السنغالي في الاستفادة من التجارب المغربية، انكب المقاولون المغاربة على اغتنام الفرص الاستثمارية التي تتيحها السوق السينغالية مستفيدين من حسن العلاقات السياسية التي تجمع الرباط وذكار، والتي ساهمت بشكل قوي في تذليل العقبات أمام الاستثمار ونقل الخبرات والتجارب وعقد الشراكات.

ولتعزيز الشراكة الاقتصادية بين المغرب والسينغال وهيكلتها والدفع بها نحو تحقيق أقصى المكاسب للطرفين، أحدثت سنة 2015 مجموعة الدفع الاقتصادي للنهوض بالشراكة القائمة ما بين القطاعين العام والخاص، وضمان تتبع إنجاز الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، حيث تم الاتفاق على عقد دورة كل ستة أشهر بالتناوب تحت الرئاسة المشتركة لوزيري الخارجية ورئيسي اتحادي أرباب المقاولات بالبلدين، كما تم تحديد عشرة مجالات للأنشطة كقطاعات تحظى بالأولوية في التعاون الثنائي بينهما، ومنها الصناعات الغذائية، والصيد البحري، والمالية، والصناعة، والعقار، واللوجستيك، والاقتصاد الرقمي والتكوين[34].

فالتعاون الاقتصادي المغربي السنغالي، والذي تم مأسسته من خلال مجموعة الدفع الاقتصادي، والتي صارت الإطار الأمثل الذي يسمح للدبلوماسية الاقتصادية بالعمل على تنمية الشراكة المرجعية والتعاون المثمر الذي يجمع بين البلدين، وتحقيق طموحهما المشروع في الرقي بهذه الشراكة والتعاون إلى مستوى الاندماج الجهوي النموذجي والمساهمة في وضع اللبنة الأولى لبزوغ قوة اقتصادية إقليمية في ظل عالم تسيطر عليه ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى.[35]

وفي انتظار تحقيق هذا الرهان، والذي يصطدم بعدة معوقات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي والمتمثلة أساسا في ضعف اقتصاد الطرفين وارتباطهما بالغرب والمنافسة الدولية، فإنه من الواجب استعراض بعض النماذج الناجحة في العلاقات الاقتصادية المغربية السينغالية والوقوف على حجم المبادلات التجارية بين الطرفين من خلال النقطة الموالية.

2- نتائج التعاون الاقتصادي بين المغرب والسنغال.

أسفر التعاون الاقتصادي بين المغرب والسنغال على عدة نتائج، تمثلت في احتضان هذه الأخيرة ل 6 % من تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة الموجهة نحو الخارج والمقدرة بملياري و101 مليون درهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2003 و 2013، وقد بلغت هذه الاستثمارات مستوى قياسي سنة 2008 باستحواذ السوق السنغالية على 65.6 % من مجموع هذه الاستثمارات والمقدرة ب مليار و431 مليون درهم،[36] فيما بلغ معدل الزيادة السنوي في حجم هذه الاستثمارات 6.87 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021 رغم الظروف الاقتصادية الصعبة المرتبطة بتفشي جائحة كوفيد 19، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار تنقل رؤوس الأموال المغربية حيث بلغت نهاية 2020 ما مجموعه ملياران و 17 مليون درهم بنسبة 3.1 % من مجموع الاستثمارات المغربية في الخارج.[37]

في الميدان التجاري تعتبر السينغال أهم زبون إفريقي للمغرب ب 17 % من مجموع صادرات المغرب نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من 2003 الى 2013،[38] وتتكون صادرات المغرب نحو السينغال من الأسمدة الطبيعية والكيماوية، الخيوط والأسلاك الإلكترونية، المواد الغذائية، الأدوية ومواد الخياطة والنسيج. أما واردات المغرب من السينغال والتي بلغت قيمتها حوالي 51 مليون درهم سنة 2010 فتتكون أساسا من القطن والمواد الغذائية.[39]

أما فيما يخص التجارب المغربية الناجحة في السوق السنغالية، والتي استطاعت أن تغطي مجموعة من القطاعات الحيوية منها على الخصوص النقل الجوي والماء والكهرباء والأشغال الكبرى والبناء والقطاع البنكي والتأمين والفلاحة والصيد البحري والاتصالات.

من صور نجاح العلاقات الاقتصادية بين المغرب والسنغال توقيع عقد شراكة بين الخطوط الملكية المغربية والخطوط السنغالية والذي أسفرت عن ميلاد شركة الخطوط السنغالية الدولية والتي تشكل اليوم إحدى أهم النماذج الناجحة في ميدان المواصلات الجوية الإفريقية، مما دفع ببعض الشركات الوطنية الإفريقية إلى التعبير عن رغبتها في عقد شراكات مشابهة مع المغرب وعلى رأسها الغابون.[40]

أما المكتب الوطني للكهرباء فقد تمكن سنة 2008 من الظفر بعقد امتياز للكهربة القروية لمدة 25 سنة من الوكالة السنغالية للكهربة القروية، تقوم بموجبه المؤسسة المغربية بربط أقاليم سان لويس ودايانا وبودور بشبكة الكهرباء، كما باشر المكتب تأسيس فرع له برأسمال قدره 28 مليون درهم تحت اسم "المكتب الوطني للكهرباء السنغال"، فيما حصلت مجموعة الأنابيب ومكونات الخرسانة والأشغال (CCGT) على ورش من أكبر الأوراش العمومية في السنغال، والمتعلق بإنجاز طريق على طول 230 كلم[41].

وفي المجال البنكي، استطاع التجاري وفا بنك أن يضمن للقطاع المصرفي المغربي مكانة مهمة في السوق السنغالية بعدما نجح سنة 2006 في إنشاء التجاري وفا بنك السنغال بداية، ثم قام بعد ذلك باقتناء البنك السنغالي التونسي وتأسيس" التجاري بنك السنغال" ثانية، وفي مرحلة ثالثة تم إدماج هذا الأخير سنة 2008 مع الشركة البنكية لغرب إفريقيا لإنشاء" الشركة البنكية لغرب إفريقيا– مجموعة التجاري وفا بنك"، مستحوذا بذلك على 51,93% من مجموع رأسمال الشركة الجديدة.[42]

رغم التقدم الذي عرفته المبادلات التجارية بين البلدين فإنها تبقى ضعيفة ولا تعكس حجم الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة وكذا حجم العلاقات السياسية التي تجمع البلدين. لهذا فإن من شأن البرمجة التي قامت بها شركة النقل واللوجستيك تيمار لحوالي عشر شاحنات من فئة 35 طن من المغرب تجاه السنغال أن تنعش المبادلات بين البلدين وتسمح كذلك بتحقيق مكاسب على مستوى الوقت والتكاليف.[43] علاوة الامتيازات التي يقدمها إحداث خط بحري مباشر بين الدار البيضاء ودكار والذي سيساهم في مضاعفة المبادلات التجارية بين البلدين ويفتح آفاق لتقريب المسافة بين المغرب وشركائه في الغرب الإفريقي.

خاتمة:

رغم التطور الذي وصلت إليه علاقات التعاون الثنائي بين المغرب والسنغال والذي شمل عدة ميادين، وبرز كثيرا في المجالين الديني والسياسي، إلا أن التعاون الاقتصادي لا يعكس تاريخ العلاقات العريقة الذي جمعت بين البلدين على أكثر من أربعة قرون، إذ لا يرقى حجم المبادلات التجارية إلى المستوى الحقيقي للتعاون بين الطرفين، شأنه في ذلك شأن حجم المبادلات التجارية بين المغرب والدول الافريقية التي تبقى ضعيفة رغم الفرص الاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها السوق الافريقية، وذلك بسبب عدة معيقات مرتبطة بالبنية التحتية والحواجز الجمركية والمنافسة والفساد والتبعية للغرب، مما يحول دون بلوغ هذا التعاون إلى المستويات المطلوبة.

الهوامش:

[1]- Bakary Sambe, « Le Maroc au sud du Sahara: une stratégie d'influence à l'épreuve des mutations géopolitiques », p. 173-191, in M. Mokhefi et A. Antil (dir.), le Maghreb et son sud : vers des liens renouvelés, Collection « Connaissance du Monde Arabe », CNRS Éditions, Paris, 2012, disponible sur :https://books.openedition.org/editionscnrs/22890#ftn5.

[2] – قاسم الزهيري، علاقات المغرب والسنغال علاقات أخوة وعقيدة، مجلة دعوة الحق، العدد 269، أبريل- ماي 1988.

[3] – حميد الفاتحي، تاريخ المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء إلى غاية القرن 19، محاضرات ألقيت على طلبة الفصل الرابع شعبة التاريخ والحضارة بكلية الآداب العلوم الانسانية بالقنيطرة، السنة الجامعية 2019-2020، ص 19.

[4] – الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات الخارجية للمغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، السنة الجامعية 2006-2007، ص 56.

[5]- Nazarena Lanza, Liens et échanges entre le Maroc et l'Afrique Subsaharienne : Eléments pour une perspective historique. Michel Peraldi. D'une Afrique à l'autre. Migrations subsahariennes au Maroc, Karthala, pp.21-35, 2011. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00804800

[6]- Alain ANTIL, le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique sub-saharienne, IFRI, nov 2003, p. 52 www.defense.gouv.fr/content/download/13832/125918/file.

[7] -B. Sambe, «Le Maroc au sud du Sahara: une stratégie d'influence à l'épreuve des mutations géopolitiques », p. 173-191, op. cit.

[8] – الزيارة السنوية للعمريين: لحظة فريدة للم شمل التيجانيين مع المغرب في جو من التقوى والخشوع، ماروك برس، 2 فبراير 2014، تاريخ الزيارة http://www.marocpress.com/akhbarona/article-386511.html.2022/08/08

[9] – تسليم هبة مغربية تتكون من مجموعة من المصاحف الشريفة للطائفتين التيجانيتين نياس بكاولاك وطال بدكار، جريدة الصحراء الالكترونية، الإثنين 04 غشت 2014، تاريخ الزيارة 2022/08/06.
https://assahraa.ma/journal/2014/189778

[10] – أمير المؤمنين يقيم بدكار مأدبة عشاء على شرف رؤساء الطرق الصوفية بالسنغال، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الإثنين 25 ماي 2015، تاريخ الزيارة 2021/04/12.

[11] – المؤتمر الأول لرابطة علماء المغرب والسينغال، دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، العدد 269، أبريل- ماي 1988.

[12] – نفسه.

[13] - Jérémie Vaudaux, Maroc-Sénégal: un axe contre l'extrémisme religieux, jeune afrique, 31 décembre 2021. Site visité le 12/08/2022. https://www.jeuneafrique.com/1285544/

[14] – ظهير شريف رقم 1.15.75الصادر في7 رمضان 1436(24 يونيو2015) يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة والمعدل بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.81بتحويل مقر المؤسسة إلى مدينة فاس.

[15] – الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات الخارجية للمغرب، مرجع سابق، ص 56.

[16] – للاطلاع على بعض نموذج من هذه المساجد يمكن العودة إلى: بناء المغرب للمساجد في إفريقيا.. إشعاع روحي والتزام ديني، مؤسسة محمد السادس للعلماء الآفارقة، الأربعاء 7 أكتوبر 2020. تاريخ الزيارة 2022/08/12.

https://www.fm6oa.org

[17]– عيد الفطر: إمام المسجد الكبير بدكار يبرز عمق الروابط الروحية العريقة بين المغرب والسنغال، وكالة المغرب العربي للأنباء، 02ماي 2022، تاريخ زيارة الموقع 2022/08/13.

[18] – أمير المؤمنين يؤدي رفقة الرئيس السينغالي صلاة الجمعة بالمسجد الكبير بدكار، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الجمعة 22 ماي 2015. /6559 https://www.habous.gov.ma/html.

[19] – الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات الخارجية للمغرب، مرجع سابق، ص 56.

[20]– منجزات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للسنة المالية 2021، الموقع الالكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجمعة 26 نوفمبر 2021.

21 - Le Maroc accorde 230 bourses aux étudiants Sénégalais, L'Observateur du Maroc & d'Afrique, 07 juil 2022, (site consulté le14/08/2022).
https://lobservateur.info/article/103341/afrique/le-maroc-accorde-230-bourses-aux-etudiants-senegalais

22 -Le président Senghor évoque le projet d'un regroupement de l'Ouest africain, le monde, article publié le 27 juillet 1963, (consulté le 22/08/2022).
https://www.lemonde.fr/archives/article/1963/07/27/le-president-senghor-evoque-le-projet-d-un-regroupement-de-l-ouest-africain_2207769_1819218.html

[23] - B. Sambe, « Le Maroc au sud du Sahara: une stratégie d'influence à l'épreuve des mutations géopolitiques », p. 173-191, op. cit.

24 - بلاغ لوزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة، وكالة المغرب العربي للأنباء، 4 نونبر 2016.

25 - Président sénégalais M. Macky Sall, «Prononcer le Discours de la Marche verte depuis Dakar montre le choix de Sa Majesté de parler à l'Afrique et aux Africains», LE MATIN 04 novembre 2016, site visité le 14/08/2021.
https://lematin.ma/journal/2016/- -/257455.html

[26] - Souad Mekkaoui, Maroc / Sénégal: une amitié séculaire, Maroc diplomatique, 10 novembre 2016, (site consulté le 26/08/2022).
https://maroc-diplomatique.net/maroc-senegal-amitie-seculaire/

[27] – الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الشعب المغربي بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء من مدينة داكار يوم 16 نونبر 2016.

[28] - Mohamed VI réaffirme «la marocanité immuable» du Sahara Occidental, franceinfo, article publié le 07/11/2016, (vu le 26/08/2022). https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/senegal/mohamed-vi-reaffirme-la-marocanite-immuable-du-sahara-occidental_3061501.html

[29] – عبد الحميد الصنهاجي، الرباط – دكار شراكة مرجعية وتعاون نموذجي، التعاون المغربي الإفريقي، سلسلة ندوات (13)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 2010، ص 39 وما يليها.

[30] – عبد الحميد الصنهاجي، الرباط – دكار شراكة مرجعية وتعاون نموذجي، التعاون المغربي الإفريقي، مرجع سابق، ص36 وما يليها.

[31] – المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: تعرف اختصارا بالفرنسية ب (CEDEAO) وبالأنجليزية ب (ECOWAS) وهي منظمة سياسية واتحاد اقتصادي إقليمي بغرب إفريقيا، تأسست سنة 1975 بموجب اتفاقية لاغوس ويوجد مقرها بعاصمة نيجيريا أبوجا، وتضم حاليا 15 دولة عضو هي بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

[33] - محمد أمزيان، التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية. السينغال نموذجا. الجمعة 26 يوليوز 2013 – http://www.hespress.com/writers/85110.html

[34] – جلالة الملك والرئيس السينغالي يترأسان حفل تنصيب مجموعة الدفع الاقتصادي المغربية السينغالية، وكالة المغرب العربي للأنباء، الإثنين 25 ماي 2015.

[35] – عبد الحميد الصنهاجي، الرباط – دكار شراكة مرجعية وتعاون نموذجي، مرجع سابق، ص47.

[36] – العلاقات المغربية الإفريقية، طموح نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، شتنبر 2014. ص 18-19.

[37]– Rapport annuel 2021,balance de paiements et position extérieure globale du Maroc, office des changes.

[38] – العلاقات المغربية الإفريقية، طموح نحو حدود جديدة، مرجع سابق، ص 13.

[39] –Performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique Subsaharienne, Ministère d'économie et des finances, D.E.P.F, avril 2012.

[40] – زهرة طموح، البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية، ضمن الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ص 71.

[41] – العلاقات المغربية الإفريقية، طموح نحو حدود جديدة، مرجع سابق، ص 21.

[42] – نفس المرجع، ص 20.

[43] – نفس المرجع، ص 14.